# الرئيس التونسي بن علي يقدم ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة

©Reuters
الرئيس التونسي زين العابدين بن علي

**باردو (تونس)/14أكتوبر/ رويترز:**
قدم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي أمس الأربعاء ترشحه إلى الانتخابات الرئاسية التي ستشهدها البلاد في 25 اكتوبر المقبل سعيا للفوز بفترة ولاية خامسة.

وتجري الانتخابات الرئاسية في تونس مرة كل خمسة أعوام. ويحكم بن علي البلاد منذ 1987 خلفا للزعيم الراحل الحبيب بورقيبة.

وقدم الرئيس التونسي ترشحه أمس رسميا وسط آلاف من أنصاره تجمعوا داخل مقر المجلس الدستوري وهو هيئة دستورية تنظر في شرعية الترشحات.

وبعد وقت قصير من تقديم ترشحه ألقى بن علي كلمة من شرفة بالطابق العلوي للمجلس الدستوري تعهد فيها «بمواصلة تحقيق مزيد من المكاسب وتسجيل مزيد من النجاحات.»

وقال مخاطبا أنصاره «توليت الان تقديم ترشحي لرئاسة الجمهورية تلبية لنداء الواجب وتجديدا للأمل. سأجدد العهد معكم تجديدا للثقة التي غمرتموني بها منذ تحول 1987».

وتعهد بن علي الذي يعتقد على نطاق واسع انه في طريق مفتوح للفوز بولاية خامسة «بتأمين أكثر ما يمكن من مقومات النماء لكل الجهات واعلاء راية البلاد».

ويفتخر مؤيدو بن علي بأنه حقق رخاء اقتصاديا واجتماعيا في البلاد وانه صاحب الفضل في جعل الشعب التونسي من بين أكثر شعوب شمال إفريقيا صحة وأفضلها تعليما.

ويوجد في البلاد التي يبلغ عدد سكانها حوالي عشرة ملايين نسمة اكبر طبقة متوسطة في شمال إفريقيا ويمتلك أكثر من ثلثي الأسر منازل خاصة كما يمتلك خمس السكان سيارات خاصة بعد أن كان ذلك قاصرا على عشر السكان قبل عشرة اعوام كما أن التعليم والرعاية الصحية الأساسية متاحة للجميع.

لكن منتقدي بن علي يقولون انه يتعين عليه فعل الكثير في مجال الديمقراطية وتوسيع حرية التعبير والصحافة.

وبالإضافة إلى بن علي أعلن أربعة معارضين آخرين هم أحمد الاينوبلي زعيم الاتحاد الديمقراطي الوحدوي المعارض ومحمد بوشيحة زعيم حزب الوحدة الشعبية واحمد إبراهيم زعيم حركة التجديد ومصطفى بن جعفر زعيم التكتل من اجل العمل والحريات اعتزامهم الترشح للانتخابات الرئاسية.

وفي تونس ثمانية أحزاب معارضة صغرى إضافة للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم الذي يسيطر على حوالي 80 بالمائة من مجموع 189 مقعدا في البرلمان التونسي.

## عرب وعالم

# خاتمي : اعترافات إصلاحيين أمام المحاكم الجماعية باطلة

©Reuters
الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي أثناء إلقائه كلمة في جامعة ملبورن باستراليا يوم 26 مارس

**طهران/14أكتوبر/ زهرة حسينيان:**
ذكرت وكالة أنباء إيرانية أن الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي قال أمس الأربعاء إن الاعترافات التي أدلى بها إصلاحيون متهمون بإثارة الاضطرابات التي اندلعت في إيران عقب الانتخابات الرئاسية جاءت في «ظروف غير اعتيادية» وإنها باطلة.

وورد أن سعيد حجاريان الإصلاحي الرفيع وحليف خاتمي قال خلال محاكمة يوم الثلاثاء وهي الرابعة منذ الانتخابات التي اعتبرها الاصلاحيون مزورة انه « ارتكب أخطاء كبيرة خلال الانتخابات عن طريق تقديم تحليلات غير صحيحة... أعتذر للأمة الإيرانية عن هذه الأخطاء.»

وطالب مدع بتوقيع أقصى عقوبة على حجاريان المتهم بالعمل ضد الأمن القومي وهي جريمة تحتمل الحكم بالإعدام.

ونقلت وكالة أنباء العمال الايرانية عن خاتمي الذي ناصر المرشح المعتدل الرئيسي خلال الانتخابات قوله «هذه الاعترافات باطلة وتم الحصول عليها في ظروف غير اعتيادية... هذه المزاعم محض كذب وافتراء.»

وظهر أمام المحكمة يوم الثلاثاء أيضا عدد من الاصلاحيين من بينهم نائب وزير الداخلية السابق مصطفى تاج زاده ونائب وزير الخارجية السابق محسن أمين زاده وكلاهما تولى منصبه في عهد خاتمي.

ووجهت الاتهامات للجميع بالتحريض على المظاهرات العارمة التي اجتاحت إيران عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في يونيو حزيران والتي فاز بها الرئيس المتشدد محمود أحمدي نجاد لفترة رئاسية ثانية واعترف بعض المتهمين بارتكاب «أخطاء».

كما اتهم الأمريكي من أصل ايراني كيان تاجبخش خلال محاكمة يوم الثلاثاء أيضا بالعمل ضد مصلحة الأمن القومي الإيراني والتجسس وهي تهم من شأنها أن تثير غضب واشنطن.

وأفادت وسائل إعلام إيرانية أن تاجبخش قال أيضا في المحكمة أمس الأول الثلاثاء أن خاتمي التقى بالمليادير جورج سوروس في نيويورك وهو ما وصفه خاتمي أيضا بأنه «كذبة».

وصور المسؤولون الايرانيون الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات على أنها محاولة لتقويض المؤسسة الدينية بدعم من الغرب.

وأغرقت نتيجة انتخابات الرئاسة الايرانية التي جرت في 12 يونيو حزيران الجمهورية الاسلامية في خضم أخطر أزمة داخلية تواجهها منذ الثورة الاسلامية عام 1979 وأظهرت انقسامات عميقة بين النخبة الحاكمة في البلاد.

ويؤكد المرشحان المعتدلان مير حسين موسوي ومهدي كروبي أن الانتخابات زورت بهدف تأمين إعادة انتخاب أحمدي نجاد وهي تهمة نفتها السلطات الايرانية.ويعتبر محللون المحاكمات الجماعية محاولة لاقتلاع المعارضة المعتدلة ووضع نهاية لاحتجاجات المعارضة.

وتقول جماعات لحقوق الإنسان انه تم القبض على مئات الأشخاص بينهم سياسيون وصحفيون ونشطاء ومحامون بارزون موالون للتيار الإصلاحي. والكثير منهم لايزال في السجن.وطالب سياسيون معتدلون ورئيس الجمهورية الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني بالإفراج الفوري عن المحتجزين.

واتهم أحد المتهمين أمام المحكمة يوم الثلاثاء نجل رفسنجاني بتشجيع المعتدلين على الزعم بأن الانتخابات زورت. ونفى مهدي هاشمي رفسنجاني هذه المزاعم.

واتهم أحمدي نجاد في نقاش بثه التلفزيون أسرة رفسنجاني بالفساد. وقالت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرسمية أمس الأربعاء أن أسرة رفسنجاني قدمت شكوى للقضاء ضد أحمدي نجاد لكنها لم تورد أي تفاصيل.وأغضب كروبي الذي جاء ترتيبه الرابع في الانتخابات خصومه بقوله ان بعض المتظاهرين المسجونين اغتصبوا وأسيئت معاملتهم في السجن وهي تهمة رفضها المسؤولون الحكوميون.

لكن لجنة برلمانية تشكلت للتحقيق في قضايا المحتجزين قالت انها مُستعدة للنظر في أي دليل يقدمه رجل الدين الموالي للإصلاح لتأييد مزاعمه.ونقل عن كروبي قوله هذا الأسبوع ان أربعة أشخاص تعرضوا لانتهاكات جنسية في السجن مستعدون للشهادة أمام البرلمان لكنهم لا يشعرون بالامان.

وقال فارهاد تاجاري عضو اللجنة إن رئيس السلطة القضائية ورئيس البرلمان « قدما الضمانات الأمنية اللازمة لهؤلاء المستعدين للإدلاء بشهادتهم بشأن انتهاكات جنسية في السجن» لكنه لا يعتبر المزاعم موثوقة.

وقال موقع نوروز التابع للاصلاحيين على الانترنت الاسبوع الماضي ان « عشرات» الناس دفنوا في مقابر جماعية لا أسماء عليها في أكبر مقابر طهران في 12 و 15 يوليو تموز أي بعد شهر تقريبا بعد الانتخابات ملمحا الى أن هؤلاء الذين دفنوا كانوا محتجين.

لكن رئيسا سابقا لمقبرة بهجتي الزهراء قال ان المقبرة لم تشهد من قبل أي عمليات دفن جماعية. وقال مشرع يوم الثلاثاء ان لجنة برلمانية تنظر حاليا في شائعة الدفن الجماعي في المقبرة.

ويقول المرشحون الخاسرون أن 69 شخصا قتلوا خلال الاضطرابات وتقول السلطات ان القتلى عددهم 26 شخصا فقط.

### في جلسة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني

# الرئيس عباس يعرض رؤيته للأوضاع الفلسطينية والمفاوضات مع اسرائيل والحوار الوطني

©Reuters
الرئيس الفلسطيني محمود عباس

**رام الله (الضفة الغربية)/14أكتوبر/ رويترز**
عقد الفلسطينيون أمس الأربعاء جلسة طارئة لمجلسهم الوطني من اجل انتخاب او تعيين ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحضور ما يزيد من 300 عضو من أعضائه.

وتقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى المجلس الذي رفع جلسته الصباحية على ان يعود للانعقاد في ساعات المساء باقتراح اشتمل على ستة اسماء للموافقة على تعيينهم في اللجنة التنفيذية بدلا من ستة اعضاء خلال السنوات الماضية.

ومن ابرز الاسماء المقترحة احمد قريع الذي خسر في انتخابات اللجنة المركزية لحركة فتح قبل اسبوعين. كما ضمت قائمة الاسماء التي طرحها عباس على المجلس صائب عريقات الذي فاز بانتخابات اللجنة المركزية لحركة فتح وصالح رأفت عن حزب فدا واحمد مجدلاني عن جبهة النضال الشعبية وحنا عميرة عن حزب الشعب وزياد ابو عمرو من غزة كمستقل والذي كان قد شغل منصب وزير الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية السابقة.

ورفض سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الانتقادات بعدم شرعية جلسة المجلس الوطني بحجة مخالفتها لما تم الاتفاق عليه في القاهرة بين الفصائل الفلسطينية عام 2005 لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال في بداية الاجتماع الذي عقد في مقر الرئاسة الفلسطينية برام الله «الجلسة لا تتعارض مع اتفاق القاهرة الموقع عام 2005 ولن تتراجع عما توصلت اليه الفصائل في حوار القاهرة بخصوص تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية.»

واضاف «يأتي اجتماع المجلس الوطني غير العادي هذا من أجل استكمال استحقاق قانوني ودستوري وانطلاقا من الفقرة ج من المادة 14 (من القانون الاساسي).»

وعرض عباس في الجلسة الافتتاحية الصباحية رؤيته للأوضاع الفلسطينية والمفاوضات مع الجانب الاسرائيلي والحوار الفلسطيني قائلا عباس «أؤكد كذلك مجددا أننا نرفض بشكل قاطع أية أفكار أو مشاريع من نوع التوطين أو الوطن البديل أو الدولة ذات الحدود المؤقتة.»

ووصف عباس المرحلة الحالية بأنها «مرحلة حراك سياسي جدي من اجل اطلاق عملية سياسية هدفها تحقيق اتفاق شامل.»

وتسعى الولايات المتحدة الى استئناف مفاوضات السلام الفلسطينية الاسرائيلية التي تواجه عقبة عدم قبول اسرائيل بتجميد النشاطات الاستيطانية كما يريد الفلسطينيون وفق التزامات خارطة الطريق.

ويعقد يوم الاربعاء في لندن اجتماع بين رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ومبعوث الرئيس الامريكي باراك اوباما لعملية السلام في الشرق الاوسط السناتور جورج ميتشل. وقلل مسؤولون امريكيون من امكانية تحقيق انفراجة كبيرة في التوصل الى تفاهمات فيما يتعلق بتجميد الاستيطان.

وقال عباس «لكننا نعود للتأكيد على أن انطلاق هذه العملية ينبغي أن يستند الى قيام كل طرف وبالاخص اسرائيل بتنفيذ التزاماته بموجب المرحلة الاولى من خطة خارطة الطريق التي تشمل اساسا وقف الاستيطان بجميع اشكاله والالتزام بحل قضايا الوضع النهائي وخاصة القدس واللاجئين والحدود والمياه والامن وسواها.»

واضاف «اننا مصممون على ان الحل السياسي للصراع في منطقتنا لابد ان يشمل جميع الاراضي الفلسطينية والسورية حتى يتحقق السلام والامن لجميع الشعوب ولدول المنطقة كافة.»

وتحدث عباس في كلمته عن الحوار الوطني الفلسطيني وقال ان فشله يجعل الانتخابات هي الحل الوحيد لانهاء الانقسام.

وأضاف «اننا لا نزال نقدم ذات المقترح واذا لم نتمكن من ذلك فان البديل الوحيد هو التوجه نحو الانتخابات الرئاسية والتشريعية ولعضوية المجلس الوطني وعلى أساس التمثيل النسبي الكامل في الداخل وفي الخارج أيضا حيث أمكن ذلك حتى يكون الناخب الفلسطيني هو صاحب الكلمة الفصل في حل خلافاتنا».

وترفض حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة منذ ما يزيد على عامين بعد ان هزمت قوات الامن الموالية لعباس اجراء الانتخابات دون التوصل لاتفاق ينهي الانقسام بين غزة والضفة في الوقت الذي يتبادل فيه الطرفان «فتح وحماس» الاتهامات بالمسؤولية عن عدم انجاز الاتفاق برعاية مصرية ما ادى الى تاجيل جلسة الحوار التي كانت مقررة يوم الثلاثاء الى ما بعد عيد الفطر.

وقال عباس «سوف نعمل على اجراء الانتخابات حسما لكل خلاف ومن أجل المحافظة على شرعية مؤسساتنا الوطنية... وأن تجري تحت اشراف واسع عربي ودولي على كل صندوق وفي كل مركز شريطة أن يلتزم الجميع بالنتائج التي سوف تسفر عنها.»

# وفاة عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي

©Reuters
عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الاعلى الاسلامي العراقي خلال صلاة في بغداد يوم 21 ديسمبر 2007.

**بغداد/14أكتوبر/ رويترز:**
توفي عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي أمس الأربعاء مضيفا إلى الشكوك السياسية بالبلاد قبل الانتخابات العامة المقررة في يناير.

وذكر مسؤولون بالمجلس أن الحكيم توفي أثناء تلقيه للعلاج من مرض السرطان في ايران.

ونقلت قناة تلفزيون الفرات الفضائية التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي عن ابنه عمار الحكيم قوله إنها «مناسبة أليمة ومصيبة كبرى.» ومن المرجح أن يتولى عمار زعامة المجلس خلفا لأبيه.

وقال مسؤولون ان جنازتين ستقامان للحكيم واحدة في العراق والأخرى في إيران.

وتولى الحكيم المولود عام 1950 رئاسة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي - وهو واحد من أقوى الجماعات السياسية الشيعية في العراق- في عام 2003 بعد مقتل أخيه اية الله العظمى محمد باقر الحكيم في انفجار سيارة ملغومة.

والمجلس جزء من الائتلاف الشيعي الحاكم في العراق الذي يضم أيضا حزب الدعوة الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء نوري المالكي.

وكان المجلس أعلن هذا الأسبوع أنه سيقود جماعة جديدة تنافس في انتخابات يناير بدون المالكي.

وأعلن المالكي في بيان «ان رحيله في هذه الفترة الحساسة التي نمر بها يعد خسارة فادحة للعراق.»

وقال رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر عضو التحالف الجديد انه يعد جميع أتباع المجلس بأن يكون ومن معه أشقاء وشركاء لهم في هذه الحياة وهم يسعون لتحرير العراق.

وعرض التلفزيون الحكومي شارة حداد سوداء وآيات من القرآن الكريم تكريما للحكيم.

وتوقع المحلل السياسي حازم النعيمي أن تؤدي وفاة الحكيم وهو صانع السلام الأكبر بالمجلس إلى اقتتال داخلي.

وقال محللون ان المجلس الأعلى الإسلامي العراقي يجب أن يوحد صفوفه خلف الزعيم الجديد أيا كان في الشهور الخمسة قبل الانتخابات التي من المؤكد أن تشهد منافسة شرسة.

وقال محمد عبد الجبار وهو سياسي شيعي سابق «النظام السياسي في العراق يعتمد على نظام الإزاحة.. وعلى هذا الأساس فان أي طرف يشعر أن المجلس الأعلى ضعيف سيعمل على إزاحته.»

وأفاد جلال الدين الصغير الذي يرأس الكتلة البرلمانية الخاصة بالمجلس الأعلى الإسلامي العراقي ان عمار الحكيم سيكون زعيما مؤقتا للحزب وان زعيما دائما سيتم اختياره قريبا على يد كبار رجال الدين.

ويتولى الزعيم الجديد رئاسة الحزب في وقت مضطرب مع عودة وتيرة التفجيرات المدمرة للارتفاع مرة أخرى رغم تراجع العنف الطائفي الذي اندلع عقب الغزو الأمريكي عام 2003.

واستعاد العراق بعض سيادته عندما انسحبت القوات الامريكية من المراكز المدنية بالبلاد في يونيو حزيران ولكن الاسابيع القليلة الماضية شهدت موجة من التفجيرات ما قوض الثقة الشعبية في قوات الامن العراقية.

ووجهت التفجيرات أيضا ضربة لجهود المالكي قبل الانتخابات القادمة في ان ينسب الي نفسه الفضل في تراجع وتيرة العنف بشكل عام. وأوقع هجومان الحقا اضرارا بوزارتي الخارجية والمالية 95 قتيلا في التاسع عشر من أغسطس.

وأصبح الحزب ذو الصبغة الدينية العلنية احدى القوى السياسية الرئيسية في العراق ذي الاغلبية الشيعية بعد اطاحة الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003 بالرئيس صدام حسين.

وتأسس المجلس في ايران الشيعية المجاورة حيث قضى الكثير من كبار مسؤوليه سنوات في المنفى في عهد الرئيس الراحل صدام حسين. ولكن رغم علاقاتهم الوثيقة بايران - العدو الرئيسي للولايات المتحدة - فان زعماء المجلس يتمتعون أيضا بدعم الولايات المتحدة.

وقالت وسائل اعلام ايرانية ان مراسم عزاء ستقام اليوم الخميس خارج السفارة العراقية في طهران وسيتم بعد ذلك نقل جثمان الحكيم ليتم دفنه في مدينة النجف المقدسة لدى الشيعة في العراق.

ورغم تقدم حزب الدعوة عليه في انتخابات المحافظات في يناير كانون الثاني الماضي يتمتع المجلس الذي يحظى بتنظيم وتمويل جيدين بنفوذ كبير وسيكون منافسا قويا في الانتخابات القادمة.

وينتمي للمجلس الكثير من أصحاب المناصب الوزارية العليا وله نفوذ داخل قوات الامن العراقية التي تضم أيضا الكثير من أعضاء جناحه العسكري منظمة بدر.

ويستمد المجلس الكثير من الدعم من اسم أسرة الحكيم التي تحظى بالاحترام بين الشيعة حيث ينتسب اليها الكثير من العلماء وقامت بتضحيات كثيرة في وجه حملة القمع التي جرت في عهد صدام ثم في وجه المتمردين السنة خلال اراقة الدماء التي تأججت بعد الغزو الامريكي.

ويبدو أن عمار الحكيم تم اعداده لخلافة والده حيث ظهر بشكل منتظم نيابة عن والده أحيانا وبجواره أحيانا ولكن هناك شخصيات رئيسية أخرى في الحزب.

## عواصم العالم

# باكستان توافق على المساعدة في إعادة مهاجرين غير شرعيين من بريطانيا

**لندن/14أكتوبر/ رويترز:**
قالت بريطانيا وباكستان امس الأربعاء إنهما اتفقتا على العمل على إعادة آلاف المهاجرين الباكستانيين الذين يعيشون بصورة غير شرعية في بريطانيا إلى بلادهم.

وأفاد بيان صادر عن سفارة باكستان في لندن بأن السلطات الباكستانية ستقدم جوازات سفر مجانية فيما ستساعد بريطانيا في إعادة الباكستانيين المعتقلين أو الذين يعيشون بصورة غير شرعية في البلاد.

وأشارت متحدثة باسم السفارة إلى أن عدد هؤلاء قد يصل إلى الآلاف. ولكن لم يكن بمقدورها أن تكون أكثر تحديدا.

وجاء الاتفاق خلال محادثات بين وزير الداخلية الباكستاني رحمن مالك ونظيره البريطاني ألان جونسون في لندن قبيل زيارة الرئيس أصف علي زرداري لبريطانيا بعد أيام.

ونسب البيان إلى جونسون قوله: «إن الذين لا يملكون سببا صالحا للبقاء في المملكة المتحدة يجب أن يعودوا.»

من جانب آخر أوضح متحدث باسم وزارة الداخلية البريطانية في بيان له أننا نرحب بالتزام وزير الداخلية مالك بتسهيل عودة المواطنين الباكستانيين الذين تبين أنهم ليس لديهم الحق في البقاء في المملكة المتحدة.. إن العمل مع الحكومات الأجنبية من أجل معرفة الهويات واستخراج وثائق جزء مهم من تنفيذ قوانين الهجرة في المملكة المتحدة.»

ومن المتوقع أن يستهدف هذا الاتفاق المهاجرين بشكل غير مشروع ولكن يمكن أن يستهدف من يشتبه بهم في جرائم إرهاب.

وأضاف البيان: «كما نرحب بالتعاون الوثيق جدا الذي أقمناه مع حكومة باكستان في العمل على مجابهة الإرهاب العالمي.»

ووصف مالك الاتفاق بأنه إنجاز مهم.

وأضاف «دعوني أكون واضحا جدا وأبلغ الباكستانيين بأنه لا ينبغي لهم أن يفكروا أن بمقدورهم الحصول على إقامة دائمة إذا مكثوا هنا بصورة غير شرعية لمدة عشرة أعوام أو أكثر.»

كما بحث الوزيران مكافحة الإرهاب والأمن.

# بان يقول إنه يرحب بالانتقاد بعد المذكرة النرويجية

**الامم المتحدة/14أكتوبر/رويترز:**
رحب الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون أمس الأربعاء بالانتقاد وذلك ردا على مذكرة داخلية لدبلوماسية نرويجية سربت إلى صحيفة الأسبوع الماضي وتضمنت انتقادات لاذعة له.

وقال بان للصحفيين: إن وزير الخارجية النرويجي يوناس جار شتوير اتصل به هاتفيا أمس الأول الثلاثاء وعبر عن أسفه لتسرب المذكرة التي كتبتها مونا جول نائبة سفير النرويج لدى الأمم المتحدة.

وأوضحت المذكرة أن بان وهو وزير خارجية كوري جنوبي سابق «يفتقر إلى الجاذبية الشخصية» واتهمته بان قيادته للمنظمة الدولية تتسم «بالضعف وعدم الفعالية بل ومعيقة للتقدم في بعض الأحيان».

وكانت المذكرة التي نشرتها صحفية أوفتنبوستن النرويجية مقصودا بها أن يقتصر الاطلاع عليها على وزارة الخارجية في أوسلو.

وأشار إلى انه من الطبيعي أن يكتب الدبلوماسيون تقارير إلى حكوماتهم.

وقال في أول تعليق علني له على الموضوع: «أنا ارحب كمسألة مبدأ بكل هذه الانتقادات. الانتقادات تساعدني عندما تكون بناءة على تحسين عملي وأدائي.»

وأضاف انه سيواصل العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووسائل الأعلام بخصوص هذه المسألة. ونشر عدد من وسائل الاعلام تقييمات اتسم بعضها بالانتقاد الشديد لبان بمناسبة انقضاء النصف الأول من مدة توليه منصب الأمين العام وقدرها خمس سنوات.

ومن المقرر أن يمضي بان قدما الأسبوع القادم بزيارة للنرويج برغم الضجة التي أثارها تسرب التقرير. ويعتزم خلال جولته هناك أن يزور المنطقة المتجمدة الشمالية كي يرى بنفسه ذوبان الثلوج القطبية وتأثير الاحتباس الحراري العالمي على القطب الشمالي.

# خامنئي يؤكد أن الاحتجاجات كانت مدبرة قبل الانتخابات

**طهران/14أكتوبر/ رويترز:**
أكد الزعيم الإيراني الأعلى اية الله علي خامنئي أمس الأربعاء أن احتجاجات المعارضة التي اندلعت بعد انتخابات الرئاسة في يونيو حزيران كانت مدبرة سلفا لكنه قال انه لا يعتقد أن زعماءها عملاء لجهات أجنبية.

وكان المسؤولون الإيرانيون قد صوروا الاحتجاجات من قبل على أنها محاولة تحظى بدعم خارجي للاطاحة بالمؤسسة الدينية. واتهموا قوى غربية وخصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا بإثارة الاضطرابات وهو اتهام نفته واشنطن ولندن.

وأثارت انتخابات 12 يونيو حزيران أخطر أزمة داخلية في إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979م وكشفت عن انقسامات عميقة في صفوف النخبة الحاكمة. ودعا بعض المتشددين بشكل متكرر إلى إلقاء القبض على زعماء المعارضة الذين يقولون أن الانتخابات زورت لضمان فوز الرئيس محمود احمدي نجاد.

ونقل التلفزيون الرسمي عن خامنئي قوله: «لا اتهم الزعماء في الأحداث الأخيرة بأنهم عملاء لجهات أجنبية بما في ذلك أمريكا وبريطانيا لأن هذا لم يثبت لي.»

وأضاف في لقاء مع طلاب الجامعات «لكن ما من شك في أن هذه الحركة سواء أكان زعماؤها يعرفون أم لا كانت مدبرة سلفا.»

إلى ذلك أوضحت جماعات حقوق الإنسان أن مئات الأشخاص من بينهم بعض كبار الساسة من أنصار الإصلاح والصحفيين والنشطاء احتجزوا منذ الانتخابات وما زال كثير منهم في السجن.

لكن خامنئي أجاب عندما سأله طالب لماذا لم يلق القبض على زعماء الاحتجاجات قائلا «لا يمكن للمرء أن يتحرك أخذا بالشبهات والشائعات في قضايا بمثل هذه الأهمية الكبيرة. يمكن للجميع أن يتأكدوا من انه لا تهاون مع الجرائم لكن في مثل هذه القضايا المهمة ينبغي للقضاء أن يستند في حكمه إلى أسباب وأدلة واضحة.»

وبدأت إيران أمس الأول الثلاثاء المحاكمة الجماعية الرابعة للمعتدلين الذين القي القبض عليهم لضلوعهم في الاضطرابات.

# رغم تشاؤم بعض المحللين سلام الشرق الأوسط خلال عامين

ذكرت صحيفة ذي غارديان نقلا عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين وفلسطينيين وأوروبيين قولهم إن الرئيس الأميركي باراك أوباما أصبح قاب قوسين أو أدنى من تسوية فلسطينية إسرائيلية تسمح له بالإعلان عن استئناف محادثات السلام المجمدة قبل نهاية الشهر المقبل وإبرام اتفاقية سلام خلال عامين، غير أن الكاتب فريدلاند يستبعد ذلك.

وقالت الصحيفة إن العامل الأساسي الذي جلب إسرائيل إلى الساحة يتمثل في الوعد الأميركي باتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه إيران بسبب برنامجها النووي المزعوم.

وتسعى الولايات المتحدة، إلى جانب بريطانيا وفرنسا، لدفع مجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق العقوبات المفروضة على إيران كي تشمل صناعة الغاز والنفط، في خطوة من شأنها أن تقوض الاقتصاد الإيراني.

وفي المقابل -تتابع الصحيفة- فإن الحكومة الإسرائيلية ستوافق على تجميد جزئي لبناء المستوطنات في الشرق الأوسط.

وحسب كلمات صدرت عن مسؤول مقرب من المفاوضات، فإن «الرسالة هي أن إيران تشكل تهديدا وجوديا لإسرائيل، أما المستوطنات فلا».

ورغم أن هذه المفاوضات تمت بشكل سري، كما تقول ذي غارديان، فإنها بلغت مرحلة متقدمة بحيث وافقت كل من فرنسا وروسيا على العرض الأميركي القاضي باستضافة مؤتمر للسلام.

وأعرب أوباما عن أمله بأن يتم التوصل إلى اتفاقية سلام خلال عامين، وهو ما ينظر إليه محللون في الشرق الأوسط على أنه غير واقعي.

يذكر أن العرض الإسرائيلي ينطوي على تجميد لبناء المستوطنات لمدة عام في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية و2400 وحدة سكنية تعتبر إسرائيل أنها قيد الإنشاء.

وتنشر ذي غارديان مقالا لجنوثان فريدلاند يرجح فيه أن تخبو مشاعر التفاؤل بشأن الجهود الجديدة لتحقيق سلام الشرق الأوسط، إذا لم يتم التعاطي مع القضايا الأساسية والجوهرية وعلى رأسها قضايا 1948.

ويتحدث فريدلاند في البداية عن الأجواء المشجعة لعملية السلام سواء فيما يتعلق بشعبية أوباما أو إيمانه بالدبلوماسية أو حتى التوقيت المناسب لا سيما أن بعض الدول العربية (السعودية)

تشاطر إسرائيل المخاوف من إيران.

وهنا يتساءل الكاتب قائلا: أليس صعبا أن نأمل أن أوباما هو الرجل المناسب وأن سبتمبر/أيلول 2009 (موعد لقاء الجمعية العامة للأمم المتحدة) هو التوقيت المناسب لجلب السلام إلى الشرق الأوسط؟

يأتي جواب فريدلاند بالإيجاب بعد أن ضرب عدة أمثلة من القضايا التي اعتبرها محبطة مثل الاتفاقيات السابقة بدءا من أوسلو وكامب ديفد وأنابوليس، فضلا عن فقدان الشخصيات التي كانت قادرة على الترويج لأي اتفاقية -حسب تعبيره- مثل الراحل ياسر عرفات.

وفوق ذلك كله أيضا، تراجع شعبية أوباما في أوساط الإسرائيليين ما يجعل مهمته في إقناعهم بأي شيء أمرا صعبا.

ورأى أن الجهود السابقة فشلت في تحقيق السلام لأنها لم تمس القضايا الجوهرية على الجانبين: فمن الجانب الأول انتزاع ملكية الفلسطينيين وإرغامهم على التحول إلى شعب من اللاجئين، ومن الجانب الآخر الحافز الذي أدى إلى قيام إسرائيل.

وهذا كله يتطلب حسب الكاتب نهجا جديدا يقر فيه الإسرائيليون بأزمة اللاجئين التي أوجدها قيام إسرائيل، ثم يقرر فيه الفلسطينيون ما إذا كانوا يقبلون دولة يهودية أم لا، وهذه الخطوة الأخيرة يجب أن لا تلحق ضررا بمن هم داخل إسرائيل أو يُطلب منهم التنصل من تاريخهم الحديث.

ويختتم الكاتب بأن السلام سيبقى بعيد المنال طالما لم يتم مواجهة الأسباب الحقيقية لهذه الحرب.

# التهديد بقتل أولاد مشتبهي الإرهاب

ذكرت ديلي تلغراف أن تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي أي) الجديد، الذي نشرته وزارة العدل، أورد أن أحد المحققين قال إن زميلا له أبلغ أحد «إرهابيي» القاعدة بأنه إذا حدثت هجمات أخرى على الولايات المتحدة «فسوف نقتل أطفالكم».

وزعم محقق آخر أنه حاول إقناع معتقل آخر بأن أمه سينتهك عرضها أمامه، لكن المحقق أنكر بعد ذلك أنه أطلق هذا التهديد.

وأشارت الصحيفة إلى أن الرئيس أوباما أمر في غضون ذلك بتشكيل وحدة جديدة بالبيت الأبيض للتحقيق مع مشتبهي الإرهاب، وبذلك ينقل المسؤولية بعيدا عن الوكالة.

وسيدير مجموعة التحقيق مسؤولون من مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي) وسيتبعون التوجيهات الموجودة في المرجع الميداني للجيش الأميركي المطابق للقانون الدولي.

وقالت ديلي تلغراف إن وزارة العدل عينت مدعيا عاما للتحقيق في قضايا كثيرة تتعلق بإساءات مسؤولي سي آي أي، أو المقاولين الأمنيين بالعراق وأفغانستان التي تجاوزت الحدود ووضعتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش.

وأضافت أن القرار أثار احتمال حدوث إلهاء سياسي مضر، حيث يواجه أوباما تحديا كبيرا لتقديم تشريع الرعاية الصحية وتغير المناخ للكونغرس لإقرارهما.

وأشارت الصحيفة إلى أنه تمت مقاضاة محقق واحد فقط من سي آي أي له علاقة بالتحقيقات التي جرت عقب هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، ووجد فيها المحقق مذنبا بضرب سجين حتى الموت في أفغانستان.